

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

The impact of credit facilities on the Palestinian private sector

ايمان عبد اللطيف الخصري

نسيم حسن أبو جامع

جامعة الأزهر - غزة

2019/1/29

تاريخ القبول

2018/8/13

تاريخ الاستلام

الملخص:

تكتسب عملية الائتمان أهمية خاصة في تنمية الاقتصاد الوطني، لقدرتها على توفير الأموال اللازمة للقطاعات الاقتصادية لتسيير عجلة الاقتصاد وتعمل على التحفيز الاقتصادي، ويعتبر القطاع الخاص أحد أهم القطاعات التي تقوم بهذا الدور. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العام على أداء القطاع الخاص، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقياس أثر التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العاملين، بالإضافة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على القيمة المضافة للقطاع الخاص واستثمار القطاع الخاص، وأثر إيجابي غير معنوي على نسبة العاملين في القطاع الخاص، وأثر سلبي معنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام على القيمة المضافة للقطاع الخاص ونسبة العاملين في القطاع الخاص، وغير معنوي على الاستثمارات الخاصة، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع سلطة النقد الفلسطينية سياسات خاصة تدعم من خلالها منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص نحو القطاعات الانتاجية المحركة لعملية التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التسهيلات الائتمانية، القطاع الخاص، القطاع العام.

Abstract:

The credit process is particularly important in the development of the national economy, providing the necessary funds for the economic sectors which manages the economy and works towards achieving economic development. The private sector is considered as one of the most important sectors in the economy, so the study aimed to evaluate the impact of the credit facilities which are provided to the private and public sectors with the performance of the private sector, by using the descriptive analytical methodology and measuring the impact of credit facilities for the private and public sector together which are depending on: the total contribution of the private sector to GDP, Percentage of employees in the private sector and total of the fixed capital formation of the private sector.

The study comes up with a positive and significant effect of the private sector facilities with the total contribution of the private sector to GDP and on the private sector investment, positive and non-significant effect on the percentage of employees in the private sector, also a negative and significant effect of the public sector facilities rather than the total contribution of the private sector to GDP and the percentage of employees in the private sector which show the negative and non-significant effect on the private sector investment.

The study recommended that the Palestinian Monetary Authority should adopt special policies to support the granting of credit facilities to the private sector towards the productive sectors which drives the economic development process.

Keywords: credit facilities, private sector, public sector.

مقدمة:

يعد الائتمان المصرفي من أهم أنشطة البنوك التي تحقق من خلالها الأرباح، حيث يعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لكافة النشاطات الاقتصادية، لتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها يعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، كونها تعتبر آلية فعالة في تنشيط الاقتصاد ولها دور حقيقي في عملية التنمية، فهي من جهة تلعب دوراً هاماً في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتبارها أحسن الوسائل لاستغلال الطاقات البشرية والمالية والطبيعية، ومن جهة أخرى تشغل رؤوس الأموال و توفر الإنتاج وتمكن من الوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي وتخلق فرص عمل جديدة وتخفف من معدلات البطالة وترفع من مستوى المعيشة، لذلك تهتم كل الدول بتشجيع البنوك على منح التسهيلات اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع الخاص عملية تقليص حجم الأموال التي توجه له كنتيجة لعملية الحصار التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، في نفس الوقت الذي تدعي فيه المصارف بأنها تقوم بتوفير رؤوس

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

الأموال اللازمة للقطاع الخاص لتسهيل الاستثمارات وتحفيز الإنتاجية، انطلاقاً من ذلك يطرح السؤال الرئيسي التالي:

"ما هو دور المصارف في فلسطين في دعم القطاع الخاص؟"

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. هل للتسهيلات الائتمانية المصرفية دور في تحفيز فاعلية القيمة المضافة للقطاع الخاص؟

2. ما هو دور التسهيلات الائتمانية في التشغيل واستيعاب العمالة في القطاع الخاص؟

3. ما الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في تحفيز عملية الاستثمار في القطاع الخاص؟

فرضيات الدراسة:

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع الخاص لها أثر إيجابي على القيمة المضافة واستيعاب العمالة في القطاع الخاص.

2. التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع العام لها أثر إيجابي على القيمة المضافة واستيعاب العمالة في القطاع الخاص.

3. التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للقطاع الخاص والعام لها أثر إيجابي على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص.

أهداف الدراسة:

1. تقييم أثر التسهيلات الائتمانية بأنواعها على القيمة المضافة للقطاع الخاص.

2. تحديد فاعلية التسهيلات الائتمانية المختلفة على استيعاب العمالة.

3. تقييم أثر التسهيلات الائتمانية بأنواعها على الاستثمار في القطاع الخاص.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من تحديد مستوى أداء المصارف في فلسطين ودورها في دعم أنشطة القطاع الخاص التي تعتبر المحرك لعجلة الاقتصاد وعملية التنمية.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لقياس بعض المتغيرات ذات الأثر والعلاقة بالمشكلة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم الارتكاز على التقارير الدورية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والإحصائيات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيرها.

أولاً: القطاع الخاص الفلسطيني-دوره وأهميته الاقتصادية-

يعتبر القطاع الخاص في فلسطين المحرك الأساسي للتنمية والتطور على الصعيد الاقتصادي، لما يمتلكه من قدرة على التأثير في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة فرص العمل ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، إضافة إلى دوره في تحسين الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وغيرها.

يقصد بالقطاع الخاص جميع المؤسسات الفردية أو شركات المساهمة العامة أو الأفراد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية التجارية والمالية والخدماتية والزراعية والصناعات التحويلية؛ إضافة إلى الهيئات والجمعيات والمؤسسات غير الهادفة للربح، وكل من يعمل في المجتمع ولا يتقاضى دخلاً من الدولة بل يحصل على دخله من الأنشطة التي يعمل بها ضمن الأنظمة والقوانين المطبقة (اسليمية، 2014، ص18).

1. أهمية القطاع الخاص:

يكتسب القطاع الخاص أهميته في الاقتصاد الفلسطيني من دوره الرئيسي في تحريك عجلة التنمية والتطور الاقتصادي في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية، وأنه يعد خالفاً لفرص العمل ومشغلاً هاماً للأيدي العاملة في المجتمع، وله دور أساسي ومهم في تقليص الاعتماد على المنح والمساعدات الدولية.

ويقاس دور القطاع الخاص في أي اقتصاد بمدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى قدرته على استيعاب الأيدي العاملة وبالإضافة إلى إجمالي الصادرات، ويختلف هذا الدور من اقتصاد لآخر تبعاً لمجموعة من العوامل التي تعتمد على النظامين الاقتصادي والسياسي، ومدى توفير القطاع العام للبيئة الاستثمارية المحفزة والجاذبة للقطاع الخاص، التي تعتمد على وجود التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية، كذلك مدى توفر خدمات الدعم والمساندة، مدى كفاءة السياسات الاقتصادية، ومدى توفر رأس المال البشري وغيرها (حسونة، 2005، ص98).

وتكمن أهمية القطاع الخاص في الدور المتوقع منه، حيث إن أي قطاع خاص قادر على تحقيق ما يلي: (عبد الرزاق و مكحول، 2000، ص80):

- خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل: ويتم من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، التي تمكن من رفع إنتاجية العمال، وبالتالي تزيد رغبة القطاع الخاص في توظيف أعداد أكبر من العاملين الذين يتمتعوا بإنتاجية مرتفعة.
- تطوير وتوسيع النشاطات الإنتاجية: ويتحقق ذلك من خلال برامج الدعم الفني والمالي، وتوسع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى، ومراكز البحث والتطوير والسياسة الضريبية والتمويل.

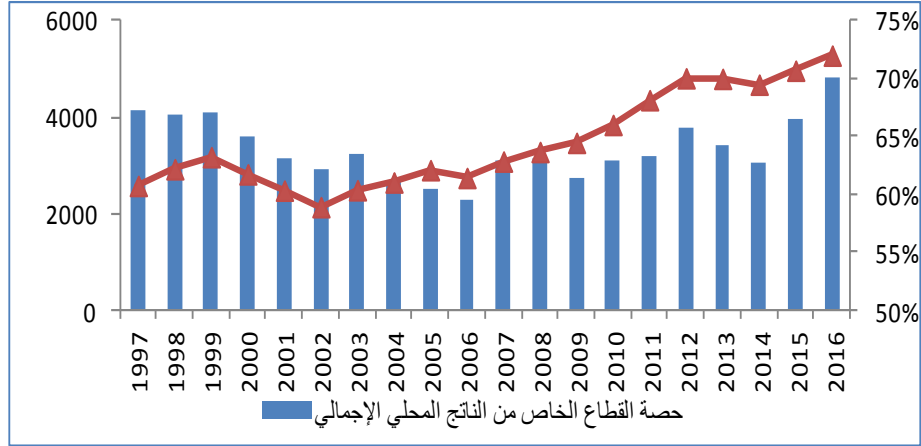
أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية: ويتم ذلك من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، حيث تحقيق الكفاءة الديناميكية التي تقتضي التطور التكنولوجي، والكفاءة الإنتاجية والتي تشمل إنتاج السلع بأقل تكلفة، والكفاءة التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع بالموصفات والكميات التي يحتاجها المجتمع.
- التصدير وتوسيع المنافذ التصديرية: ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع سياسة تجارية ملائمة توجه القطاع الخاص نحو التصدير، بالإضافة إلى إزالة كافة العوائق على المعابر الحدودية، وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، حيث تتمتع الصادرات بدور هام ورئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في سوق محلي صغير نسبياً.
- رفع معدلات الاستثمار بكافة أشكاله: حيث يتحقق ذلك من خلال وجود بيئة استثمارية محفزة وجاذبة، وتطوير البنى التحتية، وشفافية ووضوح الأنظمة القانونية، وإزالة كل ما يعيق المؤسسات في تبني أي عملية استثمارية، وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار.

ونستعرض فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الخاص:

1. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ متوسط حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 64% خلال الفترة (1997-2016)، حيث في العام 1997 كان إجمالي مساهمة القطاع الخاص 2577.2 مليون دولار، حتى وصل إلى 3174.5 مليون دولار عام 1999، لكنه شهد فترة انخفاض كانت بسبب الانتفاضة الثانية التي أثرت على كافة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني عامة، حيث انخفض إجمالي مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.24% عام 2000 مقارنة بالعام 1999، واستمر هذا الانخفاض لتصل نسبته إلى 32.7% عام 2002 مقارنة بنفس العام، وهو ما يتضح في الشكل رقم (1).



شكل رقم (1): مساهمة القطاع الخاص وحصته من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: السنوات (1997-2014) عبدالله وحن، تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع

الخاص الفلسطيني، ماس، فلسطين، 2016، ص105.

(2015-2016) تم حسابهم من قبل الباحثين من خلال نسب التغير الفعلي في القيمة المضافة

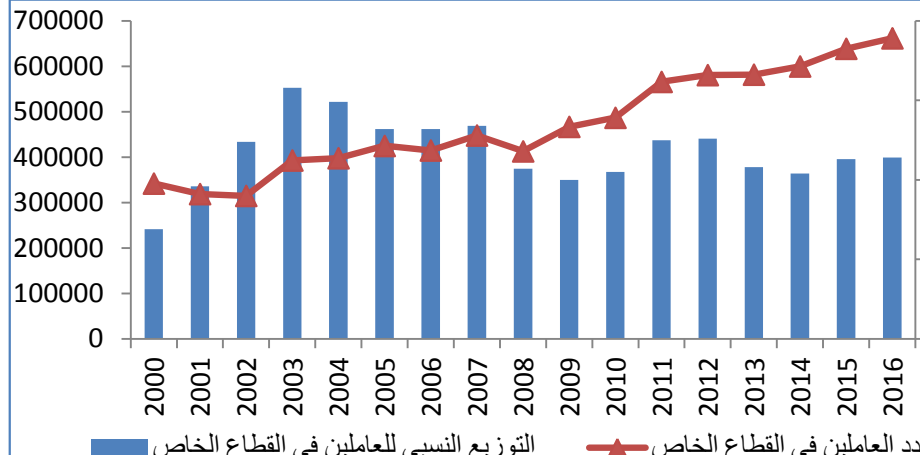
للقطاع الخاص في تقرير سلطة النقد الفلسطينية السنوي للأعوام 2015 و 2016، ص109،
وص94 على التوالي.

وعاد ليتعافى مرة أخرى حتى عام 2006 التي وصلت فيها حصة مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى 59.5%، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وما تبعه من حصار وسياسات إسرائيلية أثرت بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع الخاص فيه، لكن أخذت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد بعد ذلك ليصل إلى ما نسبته 62.7% عام 2014 وما يقارب 5283.16 مليون دولار في العام 2016.

2. التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص مشغل أساسي للعاملين، وقادر على توفير أعداد كبيرة من فرص العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية التي يشملها، مما يخفف من حدة المشكلات الاجتماعية، حيث تخفيض معدلات البطالة ومستويات الفقر السائدة.

شكل رقم (2): عدد العاملين في القطاع الخاص ونسبته من إجمالي عدد العاملين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير

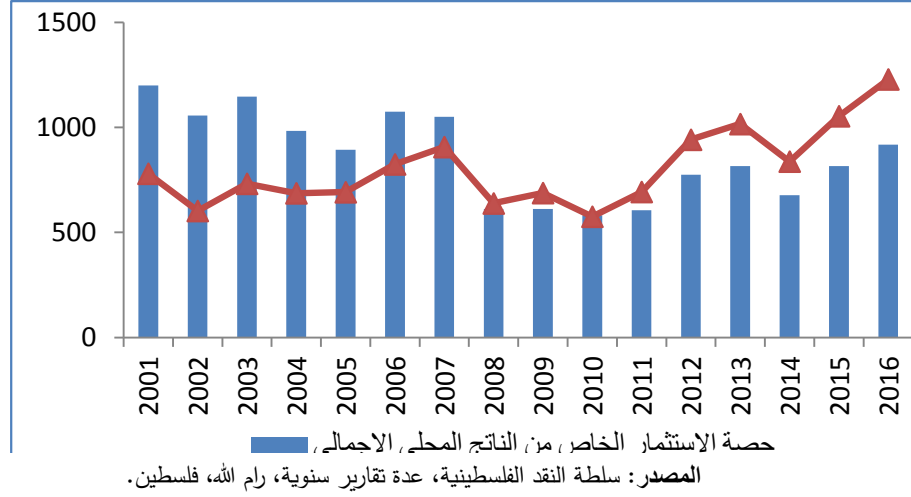
السنوي: 2016، رام الله، فلسطين، 2017، ص 96.

يتضح من الشكل بأن القطاع الخاص يعد مشغل هام في الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص ما نسبته 61.9% عام 2000 وهي أقل نسبة خلال الفترة 2000-2016، وارتفعت نسبة التوظيف في القطاع الخاص في أعوام الانتفاضة بسبب انخفاض أعداد العاملين في إسرائيل، ومنعها العمال من ممارسة أعمالهم المختلفة، وزادت أعداد العاملين في القطاع الخاص بشكل تدريجي حتى وصلت إلى 662 ألف عامل وذلك في عام 2016، وهذه الزيادة في أعداد العاملين خلال فترة الدراسة تخلصها بعض الانخفاض في نسبة التشغيل في القطاع الخاص، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة التشغيل في القطاع العام المرتبط بالضغط الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة.

3. إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص:

شهد مستوى الاستثمارات الخاصة تذبذبات مختلفة صعوداً وهبوطاً، تعود أسبابها عموماً إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني وسياسات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة، وما رافق ذلك من عدم رغبة المستثمرين في الاستثمار وعزوفهم عنه، وبالتالي لم تسمح للقطاع الخاص بأن يقوم بدوره الأساسي كمحرك لعجلة الاقتصاد.

شكل رقم (3): مساهمة الاستثمار للقطاع الخاص وحصته من الناتج المحلي الإجمالي



يتضح من الشكل السابق أن الاستثمارات الخاصة قد انخفضت في سنوات الانتفاضة 2001-2002، لتصل إلى ما نسبته 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم عاد للانتعاش مرة أخرى بعد ذلك حتى العام 2007، وشهد إجمالي هذه الاستثمارات بعدها تذبذبات عديدة استمرت حتى 2014، وعكست السنوات 2015-2016 انتعاشاً في مستويات الاستثمار الخاص لتحقيق أعلى مستوى لها عام 2016 حيث بلغت 1228.6 مليون دولار، أي بنسبة زيادة 57.5% مقارنة بعام 2001.

ثانياً: المعوقات المؤثرة على أداء القطاع الخاص

عانى القطاع الخاص الفلسطيني من مجموعة من التحديات والمعوقات التي كان لها دور أساسي في التأثير على سير عملية تطوره، ونذكر منها ما يلي:

1. الاحتلال الإسرائيلي بما يتضمنه من عدم السيطرة على المعابر والحصار الاقتصادي.
2. ضعف الكفاءة الإنتاجية.
3. عدم كفاءة الإدارة ومشاكل في التسويق.
4. عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة من حيث السعر أو الجودة.
5. عدم توفر الدعم المالي الكافي للقطاعات الإنتاجية وارتفاع تكلفتة (صبري، 2003، ص131).

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

6. ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي تتمثل في الازدواج الضريبي، إغلاق المعابر، استيراد المواد الخام، قيود المواد ثنائية الاستخدام.
7. بنية تحتية مكلفة وغير متطورة تكنولوجياً.
8. قلة التنافسية في القطاع الخاص مما يخفض من الحافز للوصول إلى الأفضل.
9. محدودية التنسيق والتعاون بين المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية.
10. عدم وجود حماية لحق الملكية وبراءات الاختراع والعلامة والهوية التجارية.
11. نقص في قاعدة البيانات المتعلقة بالفرص المتاحة للقطاع الخاص.
12. بيئة عالية المخاطرة مما يحد من الاستثمار في القطاعات المختلفة.
13. عدم وجود حماية على المنتج المحلي وعدم وجود رقابة أو تقييد للمنتجات المستوردة (بال توريد، 2017، ص5).
14. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي التنافسي مما يحد من تعزيز قدرة القطاع الخاص على القيام بدوره.
15. الصعوبات الإدارية والتشغيل، حيث إن صغر حجم المؤسسة وانخفاض نسبة رأس المال للعمل وغيرها تحد من قدرة القطاع الخاص على استقطاب القدرات الفنية والإدارية.
16. ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم مما يؤثر على إنتاجية العاملين وجودة المنتجات (حسونة، 2005، ص103).

ثالثاً: التسهيلات الائتمانية

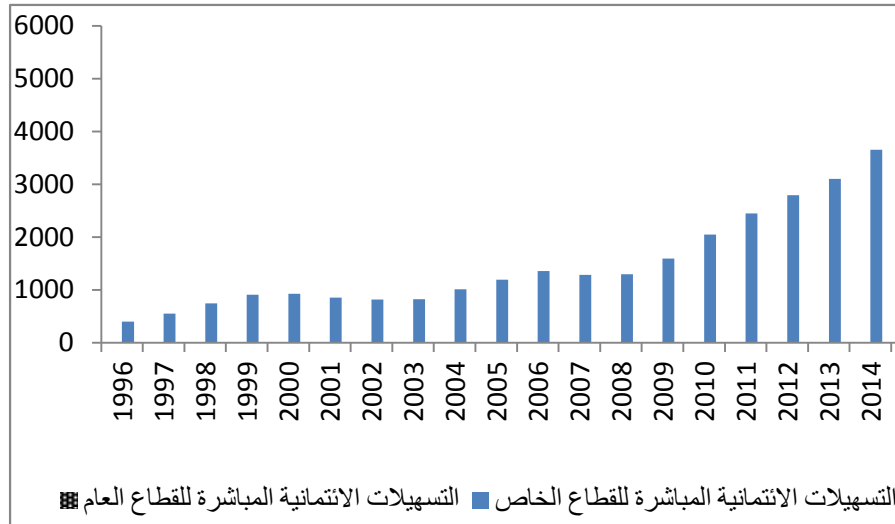
يعد النظام المصرفي حجر الأساس في اقتصاد أي دولة، فهو ينظم دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعمل على حشد المدخرات والفوائض المالية وضخها مرة أخرى في الاقتصاد، وذلك من خلال تقديم القروض لمختلف الفئات المقترضة سواء كانت لأغراض استثمارية أو استهلاكية.

ويعتبر القطاع المصرفي جزءاً لا يتجزأ عن الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشكل المكون الرئيسي للنظام المالي الفلسطيني وأساس التمويل الداخلي من خلال ما يقدمه من قروض، وتاريخياً يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني وليد تطور تاريخي اتسم بالضعف والتشوّه نتيجة الظروف الأمنية والسياسية التي سادت في ذلك الوقت، فالقطاع المصرفي الفلسطيني ليس بمعزل عن سائر الأحداث التي تلم بالاقتصاد الفلسطيني، فهو أيضاً يتأثر بها، من حيث حجم الودائع والقروض الممنوحة وغيرها.

انطلاقاً من ذلك، تشكل التسهيلات الائتمانية نشاطاً ذو أهمية خاصة من حيث انعكاساتها متعددة الأبعاد والجوانب على الاقتصاد القومي ككل، فكما ذكرنا سابقاً فإن البنوك تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين في اتجاه منح التسهيلات المختلفة، والتي تعتبر المحرك الأساسي للعملية

التنمية في أي دولة، وفيما يلي نستعرض التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الفلسطينية إلى القطاع العام والقطاع الخاص محل الدراسة.

شكل رقم (4): التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العام



المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps/>

1. التسهيلات الائتمانية للقطاع العام:

إن الحكومة الفلسطينية هي المهيمن على الائتمان الموجه نحو القطاع العام، والشكل التالي يوضح قيمة التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي للقطاع العام.

يتضح من الشكل أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام قد أخذت بالتزايد طوال فترة الدراسة، حيث كانت في بداية قدوم السلطة الفلسطينية تبلغ 21.9 مليون دولار وذلك عام 1996، وتزايدت بشكل كبير بعدها لتصل إلى 98 مليون دولار عام 1999، ثم في فترة الانتفاضة قد شهدت هذه التسهيلات قفزة كبيرة بلغت فيها 416.7 مليون دولار عام 2000، واتسمت معظم السنوات في فترة الدراسة بالتزايد في قيمة هذه التسهيلات، حتى بلغت 1418.8 مليون دولار في عام 2016 محققة نسبة زيادة 14.4% مقارنة بالعام 2014، ونسبة انخفاض 2.32% مقارنة بالعام 2015، وتعود الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع العام إلى الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بشكل مستمر والمرتبط أصلاً بالاعتماد على مصادر الإيرادات غير المؤكدة والمتمثلة في المساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة.

2. التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص:

تشمل قروض القطاع الخاص تسهيلات ممنوحة للعقارات والإنشاءات، تطوير الأراضي، التعدين والصناعة، التجارة الداخلية والخارجية، الزراعة وتصنيع الأغذية، السياحة والفنادق والمطاعم والسباحة، النقل والمواصلات، خدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية، الخدمات المالية، خدمات عامة أخرى (مثل الاتصالات والتعليم والمنافع العامة وغيرها)، الاستثمار في الأسهم، تمويل السيارات والمركبات، القروض الاستهلاكية، وخدمات أخرى ضمن القطاع الخاص. والشكل التالي يوضح قيمة هذه التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي للقطاع الخاص.

يتبين من خلال الشكل السابق أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص أخذت بالتزايد عبر الزمن خاصة في السنوات الأخيرة، فقد كانت 401.9 مليون دولار عام 1996، وهو العام الذي تحقق فيه أقل مستوى لحجم القروض الخاصة، واستمر الائتمان الخاص بالتزايد حتى عام 2010 الذي تجاوز فيه 2048 مليون دولار، حيث بلغ متوسط الزيادة في الائتمان للقطاع الخاص خلال الفترة (2010-2016) حوالي 19.3%، ونضيف أن قيمة هذه القروض عام 2016 تبلغ 5453 مليون دولار، وأن حجم نموها حوالي 5051.1 مليون دولار مقارنة بـ 401.9 مليون دولار فقط في عام 1996.

وتشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة والصناعة وقطاع النقل والاتصالات أقل من تلك التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة والخدمات والإنشاءات، فمثلاً في عام 2016 قد بلغ حجم الائتمان الممنوح للصناعة والتعدين حوالي 299.3 مليون دولار، وما يقارب 33.7 مليون دولار للنقل والمواصلات، مقابل 1213.4 مليون دولار للعقارات والإنشاءات، في حين أن النصيب الأكبر من التسهيلات الممنوح للقروض الاستهلاكية والتي شكلت ما نسبته 25% من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (موقع سلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps/>)

ونؤكد على ضرورة وجود قطاع خاص حيوي وديناميكي، لأن القطاع الخاص محرك هام لعملية التنمية الاقتصادية، كونه يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويحسن من توازن الميزان التجاري ويزيد من فرص العمل المتاحة ويعمل على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفلسطينياً يأمل الباحثان أن يتم الوصول إلى قطاع خاص حيوي ومتطور في المرحلة القادمة، على أن يصبح يمثل على المدى الطويل قطاع أعمال قوي ومتربط لا يهدف فقط إلى تحقيق الربح بل يتطلع إلى ما بعد ذلك من ربح وعائد للاستثمار من أجل الوصول إلى العائد الحقيقي لصالح المجتمع الفلسطيني والبيئة المحلية، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني بالشكل الذي يضاعف كافة مؤشراتته الاقتصادية الكلية.

رابعاً: النموذج القياسي لتقييم أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص

1. مصادر بيانات ومتغيرات الدراسة

تتمثل بيانات الدراسة بالبيانات الكمية تحديداً بيانات سلاسل زمنية التي تصف متغيرات الدراسة المختلفة، واعتمد الباحثان على برنامج (EviewsV.9) لإجراء التقديرات الإحصائية والقياسية اللازمة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتم الحصول على بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية من المصادر الرسمية التي تمثلت في موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وموقع سلطة النقد الفلسطينية.

وتشمل الدراسة ثلاثة نماذج، كل نموذج يحتوي على متغير تابع واحد ومتغيرين مستقلين، حيث المتغيرات التابعة للنماذج تتمثل في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص⁽²⁾، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص⁽³⁾، أما المتغيرات المستقلة للنماذج الثلاثة فتتمثل في: التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام⁽⁴⁾.

2. البناء الرياضي لنموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنماذج الثلاثة ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة ومدى تسببه في المتغير التابع، تم بناء نموذج رياضي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع المتمثل في (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي) للنموذج الأول، وعلى المتغير التابع المتمثل في (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص) للنموذج الثاني، وأخيراً على المتغير التابع المتمثل في (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الخاص) للنموذج الثالث، ولتحقيق هذا الغرض تم بناء ثلاث نماذج قياسية تعبر عن العلاقة

(1) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تشمل 19 مشاهدة للفترة (1997-2016)، حيث لم يجد الباحثان بيانات قبل العام 1997.

(2) التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص يشمل 16 مشاهدة للفترة (2000-2016)، حيث لم توفر سلطة النقد توفر بيانات خاصة بالقطاع الخاص فقط في نسبة العاملين في القطاع الخاص من إجمالي العاملين، وبذلك لم يجد الباحثان بيانات قبل العام 2000.

(3) إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص يشمل 15 مشاهدة للفترة (2001-2016)، حيث لم توفر سلطة النقد توفر بيانات خاصة بالقطاع الخاص فقط في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص، وبذلك لم يجد الباحثان بيانات قبل العام 2001.

(4) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص والعام تشمل 20 مشاهدة خلال (1996-2016).

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل نموذج، وتم إجراء تحويلية اللوغاريتم الطبيعي على جميع المتغيرات بغرض ضمان العلاقة الخطية بين المتغيرات وتقليل التباين في البيانات وكذلك الحصول على معاملات انحدار على شكل مروونات طويلة الأجل، وعليه تصاغ النماذج على النحو الآتي:

أ. النموذج الرياضي لأثر التسهيلات الائتمانية على القيمة المضافة للقطاع الخاص:

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع الأول والمتمثل في (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي) تم بناء النموذج الآتي:

$$\log(Y_{1t}) = \alpha_1 + \beta_1 \log(X_{1t-1}) + \beta_2 \log(X_{2t-1}) + e_t$$

بحيث:

Y1: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

X1: التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

X2: التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

B1: معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

B2: معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

α_1 : الحد الثابت في النموذج.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

ب. النموذج الرياضي لأثر التسهيلات الائتمانية على التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص:

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع الثاني والمتمثل في (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص) تم بناء النموذج الآتي:

$$\log(Y_{2t}) = \alpha_2 + \beta_3 \log(X_{1t-1}) + \beta_4 \log(X_{2t-1}) + e_t$$

بحيث:

Y2: التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص.

X1: التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

X2: التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

B3: معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

B4: معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

α_2 : الحد الثابت في النموذج.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

ج. النموذج الرياضي لأثر التسهيلات الائتمانية على الاستثمار للقطاع الخاص:

لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع الثالث والمتمثل في (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص) تم بناء النموذج الآتي:

$$\log(Y_{3t}) = \alpha_3 + \beta_5 \log(X_{1t-1}) + \beta_6 \log(X_{2t-1}) + e_t$$

بحيث:

Y_3 : إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص.

X_1 : التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

X_2 : التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

B_5 : معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.

B_6 : معامل انحدار متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام.

α_3 : الحد الثابت في النموذج.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

3. منهجية التحليل والأساليب الإحصائية

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي بغرض وصف متغيرات الدراسة وذلك من خلال المقاييس الإحصائية المختلفة لكل متغير من متغيرات الدراسة، فقد تم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت الإحصائية لوصف بيانات متغيرات النماذج القياسية، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة، كما تم استخدام مصفوفة الارتباط التي تعرض معاملات الارتباط بين كل زوج من أزواج المتغيرات، فقد تم حساب معاملات الارتباط الخطية البسيطة وقياس قوتها ونوعها بين كل زوج من أزواج متغيرات الدراسة.

وتم الاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية في تقدير النماذج القياسية لأنها تقلل من التشتت في البيانات، بالإضافة لأنها تعطي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على شكل مرونة طويلة الأجل، وأخذ الباحثان عنصر الزمن بالاعتبار في العلاقات الاقتصادية ما بين المتغيرات من خلال استخدام فترات الإبطاء في نماذج الانحدار، لأن التغير في المتغير المستقل كثيراً ما لا يحدث آثاره بصورة فورية ومباشرة على المتغير التابع وإنما يحتاج ذلك لفترة من الزمن، وعليه فإن قيمة المتغير التابع تعتمد على قيم سابقة للمتغير المستقل.

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

إضافة إلى ذلك اعتمد الباحثان على الأسلوب القياسي تحديداً أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، ليوضح العلاقة الدالية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم تقدير معاملات نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (**Ordinary Least Square**)، واستخدام مجموعة من الاختبارات للتحقق من افتراضات هذه الطريقة حتى يتم الاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها، وتتمثل هذه الافتراضات في: المتوسط الحسابي لبواقي النموذج يساوي صفراً وتم استخدام اختبار (**One sample T-test**) للتحقق منه، حدود الخطأ مستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ وللتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (**DW**) واختبار (**LM**)، حدود الخطأ متجانسة بمعنى ثبات تباين حد الخطأ وللتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (**Breusch-Pagan-Godfrey**)، الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي واختبار هذا الشرط تم استخدام اختبار (**Jarque-Bera**)، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض في نماذج الانحدار المتعددة وتم استخدام معامل تضخم التباين (**Variance Inflation Factors - VIF**).

4. نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (1) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة، والذي يشمل بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات النموذج، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات.

جدول رقم (1): يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	3624	1050.48	2136.6	5283.16
التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص	67.04	1.769	64.6	70.8
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص	805.98	181.93	575.3	1228.6
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص	2131.98	1398.76	817.6	5453
التسهيلات الائتمانية للقطاع العام	791.61	465.69	139.6	1452.6

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

يتضح من خلال الجدول أن متوسط القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة قد بلغ (3624) مليون دولار بانحراف معياري (1050.48) مليون دولار، كما وبلغت أقل قيمة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي (2136.6) مليون دولار وكان ذلك في عام 2002

بفعل الانتفاضة الثانية ومختلف الإجراءات الإسرائيلية بينما كانت أكبر قيمة (5283.16) مليون دولار وكان ذلك في عام 2016. بينما كان الوسط الحسابي للتوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص (67.04%) بإنحراف معياري (1.76%)، وأقل قيمة للمتغير كانت عام 2001 بواقع (64.6%)، وأكبر قيمة كانت (70.8%) في عام 2003. أما إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص فقد كان متوسطه يبلغ (805.98) مليون دولار بانحراف معياري (181.93) مليون دولار، وبلغت أقل قيمة (575.3) مليون دولار والتي كانت عام 2010، بينما أكبر قيمة تحققت أيضاً عام 2016 بواقع (1228.6) مليون دولار.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، فبلغ الوسط الحسابي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (2131.98) مليون دولار بانحراف معياري (1398.76) مليون دولار، وأقل قيمة بلغت (817.6) مليون دولار والتي كانت عام 2002، وأكبر قيمة لها (5453) مليون دولار وتحققت عام 2016. أما التسهيلات الممنوحة للقطاع العام فقد كانت متوسطها يبلغ (791.61) مليون دولار بانحراف معياري (465.6) مليون دولار، وأقل قيمة للتسهيلات مقدمة للقطاع العام كانت تبلغ (139.6) والتي تحققت أيضاً في عام 2002، بينما أكبر قيمة كانت (1452.6) مليون دولار في عام 2015.

5. نتائج تحليل مصفوفة الارتباط

الجدول رقم (2) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بعضها ببعض، حيث تم الاعتماد على حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل زوج من المتغيرات، لقياس درجة ونوع ارتباط المتغيرات مع بعضها البعض.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

البيان	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص	التسهيلات الائتمانية للقطاع العام
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	معامل الارتباط	1.00			
	الاحتمال	-			
التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص	معامل الارتباط	-0.402	1.00		
	الاحتمال	0.122	-		
اجمالي التكوين	معامل	0.68	-0.108	1.00	

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

الأسمالي الثابت للقطاع الخاص	الارتباط				
	الاحتمال	0.003	0.689	-	
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص	معامل الارتباط	0.97	-0.356	0.79	1.00
	الاحتمال	0.000	0.174	0.000	-
التسهيلات الائتمانية للقطاع العام	معامل الارتباط	0.98	-0.377	0.68	0.90
	الاحتمال	0.000	0.149	0.003	0.000

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

يتضح من خلال الجدول معاملات ارتباط المتغيرات التابعة المختلفة مع كل متغير من المتغيرات المستقلة، ويلاحظ من خلال الجدول أن ارتباط المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) بالمتغيرات التابعة (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الخاص) قد كان ارتباطاً طردياً، وكانت معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، أما بالنسبة للمتغير التابع (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص) فقد كان ارتباط المتغيرات المستقلة به ارتباطاً عكسياً، وكانت معاملات الارتباط ضعيفة وغير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

6. نتائج تقدير نموذج الدراسة

أ. النموذج الأول: أثر التسهيلات الائتمانية على القيمة المضافة للقطاع الخاص:

أولاً: تقدير النموذج

الجدول رقم (3) يبين خطوات تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة المبينة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي)، و يلاحظ أنه تم الوصول للنموذج النهائي من خلال خطوتين أساسيتين حيث ظهور مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج تطلب إدخال المتغير التابع كمتغير مستقل مبني لثلاث فترات زمنية في النموذج من أجل الوصول إلى نموذج نهائي وخالي من أي مشاكل قياسية.

جدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج انحدار مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة المختلفة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
الخطوة الأولى: تقدير النموذج في المستوى (النموذج المبدئي)					
Log (X_1 (-1))	0.645	0.090	7.118	0.000	5.824
Log (X_2 (-1))	-0.160	0.050	-3.193	0.005	5.824
C	4.431	0.400	11.067	0.000	-
Goodness of fit: R-square = 0.86, Adjusted R-square = 0.85					
F-statistic = 56.76, Prob.(F-statistic) = 0.0000, DW = 0.80					
الخطوة الثانية: تقدير النموذج بعد إدخال المتغير التابع مبطن لثلاث فترات (النموذج النهائي)					
Log (X_1 (-1))	0.823	0.107	7.653	0.000	9.24
Log (X_2 (-1))	-0.120	0.048	-2.497	0.025	4.50
Log (Y_1 (-3))	-0.512	0.183	-2.788	0.014	4.91
C	6.994	0.995	7.023	0.000	-
Goodness of fit: R-square = 0.92, Adjusted R-square = 0.91					
F-statistic = 61.36, Prob.(F-statistic) = 0.0000, DW = 1.017					

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثانياً: تقييم النموذج

الجدول رقم (4) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبطنة لفترة زمنية واحدة على المتغير التابع المتمثل في (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي)، ونستعرضها فيما يلي:

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

- مستوى دلالة اختبار (LM) الذي يبلغ (0.312) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وعليه عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
 - مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) تساوي (0.084) وهي أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس أو ثبات تباين بواقي النموذج وعليه خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس.
 - مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.559) وهو أكبر من مستوى 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
 - مستوى الدلالة في اختبار (One sample t-test) يساوي (1.000) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً.
 - متوسط معاملات تضخم التباين (VIF) يساوي (6.2) وهي قيمة أقل من الحد الأقصى (10)، ويشير هذا لخلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي وعدم وجود ترابط متعدد قوي بين متغيرات النموذج.
- وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار ($F=61.36$) ومستوى دلالة الاختبار (0.000) وهذا يشير إلى معنوية النموذج المقدر وجودته وملائمته للبيانات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.91) والتي تعتبر مرتفعة حيث إنها تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمبطنة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 91% من تباين متغير القيمة المضافة للقطاع الخاص.
- جدول رقم (4): نتائج تقييم نموذج انحدار مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي على

المتغيرات المستقلة المختلفة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	$F = 1.282$	0.312	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	$F = 2.711$	0.084	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	1.161	0.559	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار متوسط البواقي (t)	$T = -4.20E-14$	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر

متوسط معاملات تضخم التباين (VIF)	10 > 6.2		لا يوجد ازدواج خطي
معامل التحديد المعدل (Adj.R-square)	0.91		مرتفعة
معنوية النموذج	F = 61.36	0.000	النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثالثاً: تفسير النموذج

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.91) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المبينة لفترة زمنية واحدة والمتمثلة في (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 91% من التباين في القيمة المضافة للقطاع الخاص، كما يلاحظ من خلال النتائج أن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص) المبني لفترة زمنية واحدة كان طردياً وذا دلالة إحصائية على القيمة المضافة للقطاع الخاص عند مستوى 0.05، وأن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبني لفترة زمنية واحدة كان عكسي ودال إحصائياً على القيمة المضافة للقطاع الخاص عند مستوى 0.05.

وبناءً على ذلك نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (X_1) المبني لفترة زمنية واحدة بلغت (0.823) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (82.3%) في سنة لاحقة في نفس الاتجاه وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام (X_2) المبني لفترة زمنية واحدة بلغت (-0.12) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12%) في سنة لاحقة في الاتجاه المعاكس وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

ب. النموذج الثاني: أثر التسهيلات الائتمانية على التوزيع النسبي للعاملين في القطاع

الخاص:

أولاً: تقدير النموذج

الجدول رقم (5) يبين خطوات تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة المبينة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص)، و يلاحظ

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

أنه تم الوصول للنموذج النهائي من خلال خطوتين أساسيتين حيث ظهور مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج تطلب إدخال المتغير التابع كمتغير مستقل مبطن لفترة زمنية واحدة في النموذج من أجل الوصول إلى نموذج نهائي وخال من أي مشاكل قياسية.

جدول رقم (5): نتائج تقدير نموذج انحدار التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص على المتغيرات المستقلة المختلفة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
الخطوة الأولى: تقدير النموذج في المستوى (النموذج المبدئي)					
Log (X_1 (-1))	-0.037	0.030	-1.199	0.250	4.528
Log (X_2 (-1))	0.021	0.021	0.098	0.343	4.528
C	4.117	0.123	34.99	0.000	-
Goodness of fit: R-square = 0.094, Adjusted R-square = -0.034					
F-statistic = 0.73, Prob.(F-statistic) = 0.497, DW = 0.84					
الخطوة الثانية: تقدير النموذج بعد إدخال المتغير التابع مبطن لفترة واحدة (النموذج النهائي)					
Log (X_1 (-1))	0.029	0.021	1.338	0.205	7.37
Log (X_2 (-1))	-0.040	0.018	-2.218	0.046	7.56
Log (Y_2 (-1))	0.397	0.140	2.830	0.015	1.07
C	6.994	0.596	4.321	0.001	-
Goodness of fit: R-square = 0.65, Adjusted R-square = 0.56					
F-statistic = 7.48, Prob.(F-statistic) = 0.004, DW = 1.40					

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثانياً: تقييم النموذج

الجدول رقم (6) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبينة لفترة زمنية واحدة على المتغير التابع المتمثل في (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص)، ونستعرضها فيما يلي:

- مستوى دلالة اختبار (LM) الذي يبلغ (0.112) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وعليه عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

- مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) تساوي (0.933) وهي أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس أو ثبات تباين بواقي النموذج وعليه خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس.

- مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.354) وهو أكبر من مستوى 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- مستوى الدلالة في اختبار (One sample t-test) يساوي (1.000) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً.

- متوسط معاملات تضخم التباين (VIF) يساوي (5.3) وهي قيمة أقل من الحد الأقصى (10)، ويشير هذا لخلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي وعدم وجود ترابط متعدد قوي بين متغيرات النموذج.

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار ($F=7.486$) ومستوى دلالة الاختبار (0.004) وهذا يشير إلى معنوية النموذج المقدر وجودته وملائمته للبيانات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.56) والتي تعتبر جيدة حيث إنها تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمبينة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 56% من تباين متغير التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص.

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

جدول رقم (6): نتائج تقييم نموذج انحدار التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص على المتغيرات المستقلة المختلفة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	$F = 2.738$	0.112	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	$F = 0.140$	0.933	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	2.076	0.354	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار متوسط البواقي (t)	$T = -2.94E-13$	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر
متوسط معاملات تضخم التباين (VIF)	$10 > 5.3$		لا يوجد ازدواج خطي
معامل التحديد المعدل (Adj.R-square)	0.56		جيدة
معنوية النموذج	$F = 7.486$	0.004	النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثالثاً: تفسير النموذج

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.56) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المبطة لفترة زمنية واحدة والمتمثلة في (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 56% من التباين في القيمة المضافة للقطاع الخاص، كما يلاحظ من خلال النتائج أن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص) المبطة لفترة زمنية واحدة كان طردياً وغير دال إحصائياً على التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص عند مستوى 0.05، وأن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبطة لفترة زمنية واحدة كان عكسياً ودالاً إحصائياً على التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص عند مستوى 0.05.

وبناءً على ذلك نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (X_1) المبطة لفترة زمنية واحدة بلغت (0.029) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص بنسبة (2.9%) في سنة لاحقة في نفس الاتجاه وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام (X_2) المبطة لفترة زمنية واحدة بلغت (-0.040) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام

بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص بنسبة (4%) في سنة لاحقة في الاتجاه المعاكس وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

ج. **النموذج الثالث: أثر التسهيلات الائتمانية على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص:**

أولاً: تقدير النموذج

الجدول رقم (7) يبين خطوات تقدير نموذج الانحدار المتعدد الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة المبينة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) على المتغير التابع (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص)، و يلاحظ أنه تم الوصول للنموذج النهائي من خلال خطوة أساسية واحدة من أجل الوصول إلى نموذج نهائي وخالي من أي مشاكل قياسية.

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج انحدار إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص على المتغيرات المستقلة المختلفة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
الخطوة الأولى: تقدير النموذج في المستوى (النموذج النهائي)					
Log (X ₁ (-1))	0.393	0.192	2.049	0.061	7.239
Log (X ₂ (-1))	-0.098	0.159	-60.61	0.546	7.239
C	4.397	0.605	7.265	0.000	-
Goodness of fit: R-square = 0.553, Adjusted R-square = 0.485					
F-statistic = 8.063, Prob.(F-statistic) = 0.005, DW = 1.46					

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثانياً: تقييم النموذج

الجدول رقم (8) يبين نتائج تقييم جودة نموذج الانحدار النهائي الذي يدرس تأثير المتغيرات المستقلة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبينة لفترة زمنية واحدة على المتغير التابع المتمثل في (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص)، ونستعرضها فيما يلي:

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

- مستوى دلالة اختبار (LM) الذي يبلغ (0.708) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على استقلال بواقي النموذج وعليه عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.
 - مستوى دلالة اختبار (BP-Godfrey) تساوي (0.794) وهي أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس أو ثبات تباين بواقي النموذج وعليه خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس.
 - مستوى الدلالة في اختبار (Jarque-Bera) يساوي (0.554) وهو أكبر من مستوى 0.05 وبذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
 - مستوى الدلالة في اختبار (One sample t-test) يساوي (1.000) وهو أكبر من مستوى 0.05 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط بواقي النموذج يساوي صفراً.
 - متوسط معاملات تضخم التباين (VIF) يساوي (7.23) وهي قيمة أقل من الحد الأقصى (10)، ويشير هذا لخلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي وعدم وجود ترابط متعدد قوي بين متغيرات النموذج.
- وفيما يتعلق بمعنوية النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة اختبار ($F=8.063$) ومستوى دلالة الاختبار (0.005) وهذا يشير إلى معنوية النموذج المقدر وجودته وملائمته للبيانات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.48) والتي تعتبر جيدة حيث إنها تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمبطنة لفترة زمنية واحدة (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 48% من تباين متغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص.
- جدول رقم (8): نتائج تقييم نموذج انحدار إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص على المتغيرات المستقلة المختلفة

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	$F = 0.356$	0.708	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	$F = 0.234$	0.794	تباين البواقي متجانس
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	1.179	0.554	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار متوسط البواقي (t)	$T = -154E-14$	1.0000	متوسط البواقي يساوي صفر

نسليم أبو جامع ، إيمان الخضري

متوسط معاملات تضخم التباين (VIF)	10 > 7.23		لا يوجد ازدواج خطي
معامل التحديد المعدل (Adj.R-square)	0.48		جيدة
معنوية النموذج	F = 8.063	0.005	النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على مخرجات التحليل القياسي من برنامج (EviewsV.9).

ثالثاً: تفسير النموذج

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد المعدل تبلغ (0.48) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المبينة لفترة زمنية واحدة والمتمثلة في (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) تفسر 48% من التباين في القيمة المضافة للقطاع الخاص، كما يلاحظ من خلال النتائج أن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص) المبني لفترة زمنية واحدة كان طردياً وذو دلالة إحصائية على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الخاص عند مستوى 1%، وأن تأثير المتغير (التسهيلات الائتمانية للقطاع العام) المبني لفترة زمنية واحدة كان عكسياً وغير دال إحصائياً على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الخاص عند مستوى 0.05.

وبناءً على ذلك نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (X_1) المبني لفترة زمنية واحدة بلغت (0.393) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص بنسبة (39.3%) في سنة لاحقة في نفس الاتجاه وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن قيمة معامل انحدار لوغاريتم متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام (X_2) المبني لفترة زمنية واحدة بلغت (-0.098) وهذا يعني أن تغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام بنسبة (100%) في سنة ما سيؤدي إلى تغير في التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص بنسبة (9.8%) في سنة لاحقة في الاتجاه المعاكس وذلك في ظل ثبات تأثير المتغيرات الأخرى.

7. التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج المقدر

أ. التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص:

أظهرت النتائج معنوية تأثير متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص في النموذج الأول والثالث، على المتغيرات التابعة (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص) عند المستويات الإحصائية 5% و 1%، وعدم معنوية تأثير هذا المتغير في النموذج الثاني، على المتغير التابع (التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص)، وكان تأثير هذا المتغير طردياً على كافة المتغيرات التابعة في النماذج الثلاث، وإن كان

أثر التسهيلات الائتمانية على القطاع الخاص الفلسطيني

النموذج الثاني غير معنوي، وتتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع النظرية الاقتصادية التي تقتضي الدور الايجابي للتسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص.

إن أثر التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص كان ايجابياً ومعنوياً على القيمة المضافة للقطاع الخاص، حيث إن هذه التسهيلات توجه نحو قطاع الزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة والخدمات والتجارة وغيرها التي تحقق قيمة مضافة داخل الاقتصاد وبالتالي لها دور في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الدور الايجابي للتسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي.

والأثر الثاني للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كان ايجابياً وغير معنوي على التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص، حيث إن زيادة التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص ستعمل على زيادة تشغيل للأموال داخل الاقتصاد وزيادة توفير لفرص العمل مما يعني زيادة في مستويات التوظيف وزيادة نسبة القطاع الخاص من إجمالي عدد العاملين الكلي في الاقتصاد، ومن أجل تحقيق زيادات أكبر من الضروري رفع كفاءة العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال تبني برامج تدريبية متطورة وإكساب العاملين مهارات العمل المطلوبة.

أما بالنسبة للأثر الثالث للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص والذي كان أيضاً ايجابياً ومعنوياً على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص، يعكس أن هذه التسهيلات الموجهة نحو القطاع الخاص يتم تشغيلها واستثمارها، حيث زيادة الاستثمارات التابعة للقطاع الخاص، ويرتبط زيادة الاستثمار الخاص بضرورة خلق بيئة جاذبة ومحفزة للمستثمرين، حيث عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف البنى التحتية وعدم مناسبتها للمناخ الاستثماري يرفع من درجة المخاطرة المتصلة بمعظم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

هذه النتائج الإيجابية الثلاث تؤكد على أن للتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص الأثر الفعال والإيجابي على الاقتصاد، فالأثر الايجابي للتسهيلات الائتمانية يؤكد على أن النظام المصرفي له القدرة والفعالية في تحقيق زيادات حقيقية في معدلات النمو.

ب. التسهيلات الائتمانية للقطاع العام:

أظهرت النتائج معنوية تأثير متغير التسهيلات الائتمانية للقطاع العام في النموذج الأول والثاني، على المتغيرات التابعة (مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الخاص) عند مستوى إحصائي 5%، وعدم معنوية تأثير هذا المتغير في النموذج الثالث، على المتغير التابع (إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص) وكان تأثير هذا المتغير عكسي على كافة المتغيرات التابعة في النماذج الثلاث، وإن كان النموذج الثالث غير معنوي، وتتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع الواقع الفلسطيني الذي يفسر هذا التأثير العكسي

للتسهيلات الائتمانية للقطاع العام على المتغيرات التابعة المختلفة المرتبطة بالقطاع الخاص، فالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية لا توجه نحو أي نفقات تطويرية بل تجد وجهتها في تمويلها للنفقات الجارية، وهو ما يؤكد على أن المصارف ما زالت تقدم القروض للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة الفلسطينية، أي هو اقتراض من أجل تغطية النفقات الجارية لا يقدم أي انعكاس على القطاع الخاص.

وعلى الرغم من هذه النتائج ينوه الباحثان إلى أن كون التسهيلات الائتمانية تذهب معظمها إلى قطاع الخدمات والقطاع السلعي الاستهلاكي وتمويل التجارة الخارجية وخاصة الواردات السلعية والقروض الاستهلاكية على حساب الإنفاق الاستثماري بالتزامن مع زيادة اقتراض السلطة الفلسطينية كل ذلك يشير إلى احتمالية انخفاض مستوى تأثير وكفاءة التسهيلات الائتمانية في تحريك العملية الاستثمارية ذلك على الرغم من الإحصاءات والنتائج المتحققة التي تؤكد ارتفاع مستوى تأثيرها على القيمة المضافة للقطاع الخاص والتوظيف والاستثمار الخاص، حيث إن صغر حجم القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية وزيادتها في حالة القطاعات الخدمية والتجارية لا يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية كون الأساس في تحقيق التنمية القطاعات الإنتاجية وليس الخدمية مما يؤثر على كفاءة هذه التسهيلات الائتمانية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في الاقتصاد بشكل عام والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص.
2. إن للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص أثراً إيجابياً معنوياً على القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تنعكس التسهيلات الائتمانية إيجابياً على مستوى النمو الاقتصادي.
3. هناك أثر إيجابي غير معنوي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص على عدد العاملين في القطاع الخاص.
4. إن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص له أثر إيجابي معنوي على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص.
5. هناك أثر سلبي معنوي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام على مختلف المؤشرات الاقتصادية للقطاع الخاص (القيمة المضافة، عدد العاملين في القطاع الخاص)، أثر سلبي غير معنوي على استثمار القطاع الخاص.
6. على السلطة توجه القروض الممنوحة للسلطة الفلسطينية نحو سد العجز في الموازنة العامة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تفعيل أداء القطاع الخاص بشكل أفضل من أجل قيامه بدوره في الاقتصاد وانعكاسه الايجابي على المؤشرات الاقتصادية المختلفة.
2. يجب على سلطة النقد الفلسطينية تبني سياسات مختلفة توجه من خلالها التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الإنتاجية التي تضيف قيمة حقيقية داخل الاقتصاد وتحقق التنمية الاقتصادية.
3. ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بتوفير بنى تحتية متطورة وبيئة استثمارية محفزة للقطاع الخاص من أجل زيادة استثماراته داخل الاقتصاد.
4. يتوجب على القطاع الخاص تبني برامج تدريبية متطورة للعاملين من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية.
5. يجب على السلطة الفلسطينية تقديم الدعم من أجل تحفيز القطاع الخاص على زيادة مستويات التشغيل.
6. ضرورة توجيه البنوك من قبل سلطة النقد الفلسطينية نحو تقنين التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام حتى لا يتم مزاحمة القطاع الخاص في الائتمان الممنوح لها.

المراجع:

- حسونة، كمال، (2005). إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "أجندة العمل الاقتصادي في بيئة متحولة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله، فلسطين، إبريل.
- عبد الرزاق، عمر، و مكحول، باسم، (2000). دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1999، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- عبد الله، سمير، وحن، حبيب، (2016). تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017). مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: 2016، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، عدة تقارير سنوية، رام الله، فلسطين.
- موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات التراكمية، <http://www.pma.ps>.
- صبري، نضال، (2003). مصادر التمويل للقطاع الخاص الفلسطيني، المجلة العربية للإدارة، مجلد 23، عدد 1، يونيو (حزيران).
- بال تريد، (2017). ورقة حقائق: إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة (التحديات والفرص المتاحة)، مركز التجارة الفلسطيني، فلسطين.
- اسليمية، سليمان، (2014). دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل لذوي الإعاقة، قدمت هذه الدراسة للمؤتمر العلمي الذي تنظمه جامعة القدس المفتوحة فرع دورا، مديرية التربية والتعليم/ جنوب الخليل وبالتعاون مع كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، بعنوان المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والقانونية تجاه رعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، المنعقد يوم الثلاثاء 2014/6/3، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2015، فلسطين، رام الله، 2016.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، فلسطين، رام الله، 2017.